

المدونة الكبرى

بينهما قلت أرأيت لو أني اشتريت شقصا من دار بألف درهم فأتى الشفيع يطلب بالشفعة فقال المشتري بنيت في هذا البيت وهذا البيت وكذبه الشفيع قال القول قول الشفيع لأن المشتري مدع فيما بنى فلا يصدق الا ببينة قيل وهذا قول مالك قال لا أحفظ عن مالك الساعة شيئا قلت أرأيت أن اشتريت عرصة دار فيها بنيان على أن النقص لرب الدار ولم أشتري منه النقص ثم اشتريت بعد ذلك النقص أو اشتريت منه النقص أولا ثم اشتريت العرصة بعد ذلك فطلب الشفيع الشفعة أكون له شفעתه في العرصة والنقص جميعا قال نعم تكون شفعة الشفيع في النقص والعرصة جميعا في رأيي قلت أرأيت أن وهب لي رجل شقصا له في دار لا يعلم ذلك الا بقوله أكون القول قوله أنه لم يهب للثواب قال سئل مالك عن رجل تصدق على رجل بشقص له في دار فقال الشفيع لمالك أني أخاف أن يكون قد باعه في السر أو أعطاه ثوبا وأشهد له بالصدقة ليقطع شفعتي فأنا أريد أن أحلف المتصدق عليه قال مالك أن كان رجل صدق لا يتهم على مثل هذا فلا يمين عليه وان كان يتهم على مثل هذا حلف له وكذلك الهبة قلت أرأيت أن اشتريت شقصا من دار من رجل فتصدقت به على رجل ثم قدم الشفيع فأراد الأخذ بالشفعة أنتنقص الصدقة ويأخذ شفעתه بصفقة البيع أم لا في قول مالك قال نعم تنتقص الصدقة ويأخذ بالشفعة بصفقة البيع قلت أرأيت لو أن دارا بيني وبين رجل غير مقسومة بعت أنا طائفة منها بغير إذن شريكي فقدم شريكي والذي بعت أنا من الدار هو نصف الدار الا أن الذي بعت هو نصف بعينه قال قال مالك أن أحب شريكه أن يأخذ ما باع ويدفع إلى المشتري نصف الثمن الذي اشتري به المشتري فذلك له وهذا النصف الثمن الذي يدفع انما هو ثمن حصة شريكه لأن البيع انما يجوز في حصة شريكه ولا يجوز في حصته هو الا أن يجيزه قال فقلت لمالك أفلا يقاسم هذا الذي لم يبع شريكه الذي باع فان صار هذا النصف الذي باعه البائع في حظه جاز عليه البيع وان صار في حظ صاحبه بطل البيع قال مالك لا يكون